مجلة البحوث السياسية و الادارية

JPAR

2017./ Vol. 06, N°02
E-ISSN : 2602-6104
University of Djelfa Algeria
Available online at http://www.asjp.cerist.dz

"الريع: السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي".

الاسم: أمينة

اللقب: مزراق

الدرجة العلمية: باحثة دكتوراه علوم سياسية / تخصص: حوكمة وتنمية

المؤسسة الأصلية: بجامعة محمد بوضياف-المسيلة- مخبر العلوم السياسية الجديدة.

مُلخَّص:

تشترك الدول العربية في تعويلها على جملة الآليات والدعامات الاقتصادية التي عملت على تطويرها في سبيل الحفاظ على بقائها واستمرارها وذلك نظرا للفشل الذي منيت به منذ استقلالها والى غاية يومنا هذا في بناء اقتصاديات وطنية حقيقية، تكسب من خلالها مصدرا للشرعية أمام مجتمعاتها وتحوز به قدرا من الرضا في نفوس مواطنيها، وتعوض بها عن اصل الشرعية التي ولدت فاقدة لها واستمرت عاجزة عن تطوير اي من مصادرها، فالطبيعة الريعية للإقتصاديات الوطنية العربية التي بقيت الدولة عاجزة في الخروج من دائرتها هي التي منحتها القدرة على تضخيم أدوارها الاقتصادية، كما منحتها فرصة الانفراد بالقضية التنموية كفاعل وحيد منذ الاستقلال دون اي إشراك حقيقي للفواعل المجتمعية الاخرى، كما دفعت بها الى تبني سياسات شراء الولاء والسلم الاجتماعي، باعتبارها الاساس الذي تضمن من خلاله انتفاء أي مطالبة مجتمعية باقتسام السلطة أو بالمشاركة فيها وهو ما انعكس بالضرورة على تأجيل المشروع الديمقراطي، الذي طالما رأت فيه تهديدا لبقائها لما يقتضيه من تداول ومشاركة واقتسام فعلي "للسلطة" التي تعتبرها الدولة الريعية سندها الاول في البقاء والاستمرار، ذلك أن الظاهرة السياسية في المجال السياسي العربي تفرز لنا نمطا جديدا من الدولة هو الدولة/السلطة، التي تسعى لتوظيف اي شيء من أجل الحفاظ على استمرارها وبقائها المصطنع مادامت فاقدة لمقتضيات الوجود والبقاء والاستمرار الطبيعي.

Abstract:

The Arab countries share their reliance on the various economic mechanisms and initiatives that they have developed in order to preserve their survival and continuity. This is due to the failure of its independence to this day to build real national economies through which it gains a source of legitimacy in its societies and has a certain degree of satisfaction In the hearts of its citizens, and compensated by the origin of the legitimacy that was born missing and continued to be unable to develop any of its sources, the rent nature of the Arab national economies, which left the state unable to get out of its circle is the ability to amplify their economic roles, As a basis for ensuring the absence of any societal demand for power-sharing or participating in it, which necessarily reflected the postponement of the democratic project, Which has long seen a threat to the survival of the required for the circulation and participation and the actual sharing of "power" considered by the rentier state its first support for survival and continuity, as the political phenomenon in the Arab political field produces us a new pattern of state is the state /authoruty, Seeking to hire anything in order to maintain continuity and survival of the artificial as long as it lacked the requirements of the existence and survival of natural and continue..

مقدمة:

لا اختلاف في ان نمط الدولة/السلطة القائم في المجال السياسي العربي هو نمط لدولة فاقدة لمعطيات ومقتضيات الوجود والاستمرار الطبيعي، ذلك أنها دولة ولدت فاقدة للشرعية واستمرت عاجزة عن تطوير اي مصادر جديدة لها، وهو ما أدى بها الى اصطناع جملة الدعائم والاسس الضامنة لاستمرارها وبقائها، وتأتي في مقدمتها "الدعامة الاقتصادية" التي عملت الدولة العربية على تطويرها والاستثمار فيها وجعلها احدى اهم المرتكزات التي تعول عليها لاثبات وجودها وحضورها القوي في مجتمعاتها والحفاظ على بقائها واستمرارها.

فخلافا لتجربة المجتمعات الغربية في بناء اقتصادياتها الوطنية التي احترمت فيها التطور الطبيعي للمجتمع بدءا بمرحلة بناء المجتمع الفلاحي ومرورا بمرحلة المجتمع الاقتصادي وانتهاءا بمرحلة المجتع الاستهلاكي، وهو ما أهلها في الاخير الى النجاح في بناء اقتصاديات وطنية حقيقية/منتجة وانعكس على بناء مجتمع طبيعي أخذ فرصته في الصراع الطبقي الذي انعكس بدوره على الممارسة السايسية التي استقرت على التقليد الديمقراطي.

نجد أن الدولة العربية التي لا تزال والى غاية يومناهذا عاجزة عن الخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية، قد عملت على احداث تجاوزات كبيرة في مجتمعاتها من خلال حرمانها فرصة التطور الطبيعي وذلك عبر حرقها لمرحلة بناء المجتمع الاقتصادي، والانتقال مباشرة من مرحلة المجتمع الفلاحي الى المجتمع الاستهلاكي، معتمدة في ذلك على عائدات الريع، لتحرم مجتمعاتها مرة أخرى من فرصة الصراع الطبيعي وتشكل الوعي الطبقي الذي من شأنه المطالبة باقتسام السلطة وهو ما انعكس بدوره على السياسية التي بقيت مستمرة ضمن منطق الممارسة التسلطية والاستبدادية.

وهو الواقع الذي يفسر لنا اليوم حجم وعمق الازمة الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات العربية والتي تعجز الدولة في الخروج منها رغم محاولاتها المستمرة لذلك عبر مشاريع الاصلاح الاقتصادي التي ترفعها في كل مرة مع تراجع عائدات الريع واشتداد حدة الازمة، وهو ما يفسر أيضا حجم التدخلات والظغوطات الممارسة اليوم من قبل القوى الكبرى والمنظمات المالية الدولية في الشأن الاقتصادي لهذه الدول.

ولعل هذا الواقع هو ما يؤدي بنا عربيا إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

لماذا تبقى الدولة العربية مستمرة ضمن منطق الاقتصاد الريعي وعاجزة عن تطوير وبناء اقتصاديات وطنية حقيقية/منتجة رغم توفرها على الامكانية لذلك؟

التساؤلات الفرعية:

- هل يمكن اعتبار الوضع الاقتصادي الذي تستمر من خلاله الدولة العربية ضمن دائرة الاقتصاديات الريعية منذ استقلالها والى غاية يومنا هذا، واقعا مفروضا ام سياسة متعمدة ومقصودة من قبل هذا النمط من الدولة ؟
- مالذي يمنح الدولة في المجال السياسي العربي القدرة على الانتشار وتضخيم وحيازة كبير الادوار الاقتصادية لنفسها؟
- كيف تستطيع الدولة العربية ان تنفرد بالقضية التنموية كفاعل وحيد ومقصي لبقية الفواعل المجتمعية، وذلك رغم سياسات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي التي تتبناها في هذا المجال والتي تقوم على منطق توسيع نطاق الاشراك وضرورة تعدد فواعل التنمية؟
- هل كان لهذا الوضع الاقتصادي/الريعي الذي تستمر في ظله الدولة العربية تأثير على استمرار الممارسة السياسية الاستبدادية وتأجيل المشروع الديمقراطي عربيا.

الفرضيات:

"ان استمرار الدولة العربية ضمن دائرة الاقتصاد الريعي هو عبارة عن خيار مدروس وسياسة متعمدة من قبل هذا النمط من الدولة/السلطة التي ترى في الطبيعة الريعية للإقتصادات الوطنية إحدى أهم الدعامات الضامنة لاستمرارها وبقائها".

"إن الطبيعة الريعية للإقتصاديات الوطنية العربية وما تتيحه من عوائد مالية للدولة هو ما يمنحها القدرة على تضخيم أدوارها الاقتصادية، بما يضمن لها التمدد والانتشار المادي في المجتمع".

"نجاح الدولة العربية في حيازة كبير الادوار الاقتصادية لنفسها هو ما منحها فرصة الانفراد بالقضية التنموية وكفاعل وحيد مقصي لبقية الفواعل المجتمعية التي من شأنها المشاركة الفعالة في هذه العملية، وذلك منذ الاستقلال والى غاية يومنا هذا".

"ان هذا الوضع الاقتصادي للدولة العربية الذي يتلخص في الطبيعة الريعية للاقتصاديات الوطنية وتضخيم الدولة لأدوارها الاقتصادية، وانفرادها بالقضية التنموية، قد كان له كبير التأثير في تأجيل المشروع الديمقراطي، الذي يعتبر من اهم مقتضياته الاساسية بناء اقتصاديات وطنية حقيقة".

قد يقودنا البحث النظري في الإشكالات المتعلقة بتقديم اجابات تفسيرية لظاهرة عجز الدولة العربية في الخلاص من الطبيعة الريعية المسيطرة على اقتصادياتها الوطنية منذ استقلالها والى غاية يومنا هذا والتي باتت خصيصة لسيقة بها، الى التأكيد على انها ظاهرة تتجاوز قدرة هذه الدولة وامكاناتها، الا ان ملاحظة الواقع القائم على استثمار هذا النمط من الدولة في الطبيعة الريعية لاقتصادياتها من خلال تبنيها لعديد السياسات التي تؤكد ذلك، توجب علينا التسليم بالافتراض القاضي بأن:

" استمرار الدولة العربية ضمن دائرة الاقتصاد الريعي هو عبارة عن خيار مدروس وسياسة متعمدة من قبل هذا النمط من الدولة/السلطة التي ترى في الطبيعة الريعية للإقتصادات الوطنية إحدى أهم الدعامات الضامنة لاستمرارها وبقائها "

أولا: في استثمار الدولة العربية في الطبيعة الريعية لاقتصادياتها الوطنية:

لاشك في أن الطبيعة الريعية المميزة للإقتصاديات الوطنية العربية قد منحت هذا النمط من الدولة فرصة للحصول على سند اقتصادي يمنحها قدرة وقوة اضافية للبقاء والاستمرار، وذلك عبر استثمارها في سياسات شراء الولاء والسلم الاجتماعي التي تمنحها لها عوائد الريع التي تستحوذ عليها السلطة في الدولة العربية وتوظفها بما يخدم مصالحها.

حيث لعبت عائدات الريع دورا رئيسيا في الحفاظ على استقرار وتدعيم نموذج الدولة/السلطة في الحالة العربية، ففي هذا النموذج من الدولة تتحول الثروة الى وسيلة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالنخب الحاكمة التي تستعيض عن سياسات القمع والعنف بسياسات شراء الولاء، وهو ما يفسر جزءا كبيرا من الخصوصية التي أصبح يتميز بها هذا النمط من الدولة ضمن المجال السياسي العربي وذلك خلافا لأنماط الدول الأخرى في باقي المجالات السياسية، فشيوع الاقتصاديات الريعية قد منح الدولة العربية قدرة استثنائية على البقاء رغم التناقضات التي تنطويها في هذا المجال.

ذلك أن القاعدة الاقتصادية للدولة التسلطية في المجال السياسي العربي هي الاقتصاد الريعي، الذي منح الدولة القدرة للاستيلاء على المجتمع، فنمط الانتاج الريعي مثل سند الدولة العربية الأهم في اعادة انتاج المنطق الاستبدادي، ليحرم بذلك مجتمعاتها فرصة اعادة انتاج نفسها في حالة تفاعل مع الدولة، وهو النموذج الذي أصبح يطغى على كافة الدول المشكلة للمجال السياسي العربي بدون استثناء.

ويتأكد هذا الوضع من خلال التتبع التاريخي لتطور الظاهرة وللدراسات التي كانت محل بحث وتركيز عليها

على غرار دراسة العلامة **ابن خلدون** و**الجابري** و**مايكل روس** وغيرهم، التي تؤكد أن الاقتصاد الريعي هو أصل ثابت في الدولة العربية، فهو المنطق الذي حكم ولايزال يحكم نمط الاقتصاديات العربية.

حيث يرى الجابري في هذا الاطار أن الدولة العربية ومنذ البديات الاولى لتأسيسها –الدولة المحمدية- قد اعتمدت هذا النمط من الاقتصاد، ويعبر عنه باصطلاح "الغنيمة" وهو الاصطلاح الذي يختصر الطبيعة الريعية للدولة العربية، ذلك ان اقتصادها قائم على التحصيل دون القيام بعمل انتاجي، سواء من الهبات الطبيعية أو الاعطيات، وهو ما يختلف عن الاقتصاديات التي كانت قائمة على الخراج أوالضريبة، ليكرس هذا النمط من الدولة اسلوب انتاج خاص به قائما بشكل اساسي على الغزو، أي على انتزاع الفائض من الانتاج بالقوة.1

كما يعبر ابن خلدون عن ذات الفكرة من خلال استخدامه لاصطلاح "مذهب في المعاش غير طبيعي" ويفصل فيها أكثر من خلال تخصيصه لفصل كامل في مقدمته لتحليله لهذه الطبيعة الريعية للاقتصاد في الدولة العربية القائم ضمن منطق العطاء دون العمل او الانتاج، والتي تفسر جزءا كبيرا لظاهرة التسلط القائمة في هذا النمط من الدولة التي يقترن فيها المال او الثروة بالسلطة، ويسعى فيها الجميع الى الاقتراب من مركز الثروة، فالسلطة في هذا النمط من الدولة هي مركز الجاه والسلطان، وهكذا فإن حظ الرعية من الجاه والسلطان يتحدد بمدى قربها أو بعدها عن المركز.2

هذا المنطق الاقتصادي استطاع ان يستمر مع الدولة العربية إلى غاية العصر الحديث ولعل هذا ما ادى الى بروز عديد الادبيات النظرية التي تفسر قدرة الدولة العربية على الاستمرار من خلال حفاظها على الاستبداد والتسلط كمنطق للحكم، حيث يرى **ميشال روس Michael Ross** ان الريع في هذه الدول قد شكل إحدى أهم سندات هذه الدولة في الحفاظ على وضعها هذا، وذلك من خلال اعتمادها على سياستين، إما استئجار المواطنين وشراء الولاء، أو القمع في حالة ما اذا فشلت السياسة الاولى.

وقد استطاع هذا المنطق الاقتصادي الريعي أن ينتشر كثقافة بين الدول المشكلة للمجال السياسي العربي، اذ أصبح اعتماد الدول العربية على القطاعات الريعية أهم ما يميز نمط البنية الاقتصادية العربية، وهو ما يجعل الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروات فيها.

إذ يشكل الريع أضخم مصدر لعائدات الاغلب الاعم من الدول العربية، ومن ثم فقد كان من الطبيعي ان يكون له دور محوري في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة، ذلك أن حقوق الريع تمتلكها الدولة، كما ان عائداته تذهب مباشرة الى خزينتها، وهو ما ادى الى تركيز مبالغ هائلة من الثروة الاقتصادية والقوة السياسية في ايدي النخب الحاكمة، وقد قادت هذه الموارد المالية الضخمة الى ميلاد مفهوم "الدولة الريعية" **Rentier state**.

وهي الدولة التي يتضح من خلالها التمايز الكبير بين "الدولة المنتجة" اين تأتي مصادر الدخل اساسا من الضرائب و"الدولة الموزعة" التي يتشكل مجمل دخلها القومي من المصادر الخارجية، فلقد كان لاكتشاف الطفرة النفطية مطلع سبعينيات القرن العشرين دورا اساسيا في تطور صراع بين أخلاقيتين اقتصاديتين في المجال السياسي العربي الواحدة انتاجية والثانية ريعية، وقد انتصر الصراع في هذه المنطقة لصالح الاخلاقية الثانية، وهي أخلاقية طفيلية واستبدادية وتسلطية وغير ايديولوجية، وقد

---

[1] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000، ص47

[2] أبو يزيدعبد الرحمان بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص872

ساهم هذا الانتصار في امتداد النشاط الريعي وسيطرته على المنطقة العربية بمجملها، بما في ذلك الدول غير المصدرة للنفط.3

ونشير هنا الى انه اذا كان منطق "الدولة الريعية" هو ذاته في كافة البلدان المشكلة للمجال السياسي العربي فإن ذلك لا يعني ان نمط الاقتصاديات الريعية القائمة بها هي ذاتها ايضا، اذ من الممكن التمييز في الاقتصاديات الريعية العربية بين عدة انواع:4

1 الاقتصاديات التي تتأسس على النفط، أي تلك القائمة بشكل أساسي على عائدات تصدير المادة الخام، وهي الاقتصاديات السائدة في غالبية الدول العربية.

2 الاقتصاديات التي تتأسس على المعونات الخارجية (الاجنبية)، والتي تتطلب عادة تنازلات سيادية في مقابل المعونة المالية.

3 الاقتصاديات المؤسسة على رسوم العبور.

4 الاقتصاديات القائمة على ريع الوظيفة الاستراتيجية، التي تؤمنها الدولة عبر تقديمها لخدمات أمنية أو عبر أقامتها لتحالفات سياسية.

وهناك دول عربية يشكل فيها "الريع من الخارج" من نوع تحويلات الايدي العاملة المغتربة أم العمالة الخارجية، مصدرا واسعا للدخل، هذه الدول ليست دول ريعية بالمعنى الكامل للكلمة، ومع ذلك فإن هذا النمط من الدولة يشترك مع الدولة الريعية في تشوه العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث تميل هذه الدولة الى التناقض مع الافراد، والى التنافس معهم لتملك الريع القادم من الخارج وتطور لذلك اليات استبدادية وذلك بدل التركيز على تشييد اقتصاد منتج.5

ورغم هذا التعدد والتنوع الا انه هناك اجماع على ان نموذج الدولة الريعية يكاد يكون واحدا في كافة البلدان العربية، على اعتبار انه نموذج قائم على الاقتصاديات غير المنتجة للثروة، وهو ما يمنح هذه الدولة فرصة السيطرة على الاقتصاد والمجتمع، وهي الفرصة التي خولها لها واقع الانفصال المالي لهذه الدولة عن مجتمعاتها، وسيطرتها على جميع ديناميات وعملها على ابقائه عاجزا على فك ارتباطه وتبعيته وخضوعه لها.

هذا الانفصال والاستقلالية المالية للدولة العربية الريعية هي التي تفسر قدرتها في الابقاء على المسافات الفاصلة مع المجتمع، لتتحول الى فرض الاستقرار عن طريق الغلبة والرعب وكذا شراء الولاء، في مقابل ممارسة الاقصاء في حق القوى التي ترفض سياسات الدولة، وعموما فإن الريع يدمر فرص الانعتاق الاجتماعي من هيمنة الدولة ويحول دون ظهور القوى الاقتصادية المنتجة للثروة.6

فقد ادت الطبيعة الريعية للدولة العربية القائمة على تركز مصادر الدخول المالية في ايدي النخبة الحاكمة فيها دورا مهما في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول، حيث تجسدت قاعدة "حصول المواطنون على منافع مادية مقابل ولائهم السياسي لهذه النخب الحاكمة او على الاقل قبولهم المهادنة السياسية معهم".7

عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، المركز العربي [3]للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2، ص327

السعيد ملاح، **التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة [4]محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 153

عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي [5]عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، ص94

[6] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص158

ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة [7]العربية، بيروت، ط1، 2001، ص130

ففي ظل نموذج الاقتصاد الريعي فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي كل شيء وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه منها، اذ لم تعد الحقوق السياسية مادة للنقاش او المطالبة، فالاقتصاد الريعي أعاق عملية التطور الطبيعي للمجتمع في الدولة العربية، كما انه عرقل قيام مجتمع يعيد إنتاج نفسه كمجتمع تعاقدي قوي من الأفراد القادرين على فرض منطقهم في التعاقد بشكل مستقل عن الدولة.

من هنا يمكننا ان نلمس الفارق الكبير بين الاقتصاديات الريعية التي تطورت في اطار الدولة العربية، والاقتصاديات المنتجة/الحقيقية التي تطورت في كنف الدولة الغربية، وهي الاقتصاديات القائمة أساسا على عائدات المنتجات الزراعية أو الصناعية، باعتبارها عائدات ناجمة عن تصدير منتجات من الاقتصاد الوطني، ساهم في انتاجها جزء أساسي من العمل الاجتماعي، وهي الناتجة عن اقتصاد وطني يقيم دائرة انتاج واستهلاك وأجور وفائض قيمة وضرائب، هذا النمط من الاقتصاد هو عكس ونقيض نمط الاقتصاد الريعي.

فالمجتمع في هذه الحالة متورط كفاعل في عملية انتاج اقتصاد الدولة، فهو مجتمع منتج يساهم في تمويل دولته وذلك على خلفية ادراكه لدورها واهميتها كحيز عام، ذلك انه مجتمع دافع للضرائب، ولأنه يدفع الضرائب لديه الحق في أن تكون له مطالب وتوقعات من الدولة، ومن الحيز العام، فهو على وعي دائم بضرورة جعل هذه الدولة ملتزمة اتجاهه.

في حين أنه في حالة الاقتصاد الريعي الذي تطور في سياق الدولة العربية، تنتج الدخول المالية للدولة من العائدات الخارجية، دون توظيف لأي مساهمة من المجتمع فيها، وهو الوضع الذي يؤدي الى ان يصبح هذا النمط من الدولة مستبدا ومشخصنا، كما يؤدي الى تصرف النخب الحاكمة في ميزانية الدولة تصرف مالهم الخاص، حيث يعملون على توزيع هذا المال على فئات المجتمع المختلفة ضمن منطق شراء الولاءات السياسية.

اذ تتحدد الميزة الأهم للدولة الريعية ضمن المجال السياسي العربي في كون الدولة هي المستفيد والمتلقي الرئيسي في عملية التبادل الاقتصادي، والتي يتمركز فيها بدرجة عالية احتكار الاقتصاد والسلطة السياسية.8

فقد كان للسمة الريعية للإقتصاديات العربية أثرها البارز في هيكلة تلك الاقتصاديات، حيث أثر ذلك في البنية السياسية للدول العربية من جهة، وفي مسألة توزيع الدخل والثروة من جهة اخرى.9

فوفرة المال لدى الحكومات الريعية هو ما مكنها من تلبية حاجات المجتمع الضرورية دون حاجتها إلى بناء اقتصاديات وطنية منتجة قوية وحقيقية.10

هذا الوضع هو ما أدى بالنخب السياسية الحاكمة في الدول العربية إلى اعتبار الريع ورقة تفاوضية على طاولة التنازلات لضمان بقائهم في سدة الحكم، فهو بمثابة السند الاقتصادي الذي يضمن بقاءهم في السلطة، وذلك من منظور عقلية الاستهلاك التي لا تفكر سوى بالمنافع الخاصة والشخصية على حساب

---

[8] عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص327

[9] علي الدين هلال وآخرون، **حال الامة 2013-2014 مراجعات مابعد التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص254

[10] عبد الرحمان منيف، **الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق،ب ط، 1991، ص201 ص202 ص204

المنفعة والصالح العام، وهو منطق توزيع الثروة بين أفراد النخبة الحاكمة.11

ويقدم الاستاذ **مايكل روس** في هذا الإطار دلائل عديدة على أن الحكام المستبدين ينفقون أموالا طائلة لتلبية المطالب الشعبية، حيث يساعد الريع في تعزيز أوضاع أصحاب النفوذ والسلطة، ويعزز رغبة الحكام المستبدين بالسلطة في ان تبقى دولهم ذات طبيعة استبدادية، حيث يعينهم ذلك على البقاء في السلطة ويجعل من دولهم أكثر استبدادا.

فالعائدات المالية للريع تمنح الدولة القدرة على شراء ولاء من تشاء، كما تمنحها القدرة على تقوية أجهزة القمع والأجهزة الأمنية لذلك فالريع/النفطي يمثل آلية للضبط السلطوي في المجتمعات العربية.12

وهكذا يقدم نموذج الدولة الريعية تفسيرا مناسبا لاختفاء التوترات القابلة للاستثمار السياسي، ومن ثم استمرار وإعادة انتاج المنطق السياسي الاستبدادي، وفي الوقت نفسه، فإنه في الحالات التي شهدت فيها بعض المجتمعات العربية الاخرى حراكا اجتماعيا او سياسيا أو انتفاضات وما واكب ذلك من تراجع لشرعية الدولة القائمة، فإن الدولة/السلطة ذاتها قد نجحت في إدارة أزماتها واتخاذ إجراءات التكيف من دون أن تفقد سلطتها وهيمنتها على المجتمع.

فالطبيعة الريعية للإقتصاديات العربية قد منحت الدولة الامكانية لتطوير عديد الآليات التي من شأنها إحكام سيطرتها على المجتمع وإفقاده لأي فعالية من شأنها جعله شريكا لها في هذا المجال، ويعد منطق تضخيم الدولة العربية لأدوارها الاقتصادية وتمدد واتساع وظائفها، إحدى أهم الآليات التي تمكنت من تطويرها في هذا المجال.

ثانيا: في توسع الأدوار الاقتصادية للدولة العربية

"إن الطبيعة الريعية للإقتصاديات الوطنية العربية وما تتيحه من عوائد مالية للدولة هو ما يمنحها القدرة على تضخيم أدوارها الاقتصادية، بما يضمن لها التمدد والانتشار المادي في المجتمع"

لاشك في أن الطبيعة الريعية للإقتصاديات العربية قد منحت الدولة مجالا واسعا للانتشار ولتضخيم أدوارها الاقتصادية، فمن طبيعة الاقتصاديات الريعية أنها تؤدي إلى نمو الدولة بوتيرة أسرع من نمو باقي الفواعل في القطاعات الاقتصادية.

ذلك ان الريع يزيد من ايرادات الحكومة ويمنحها القدرة على النمو وقوة التفوق عن اي فاعل آخر من شأنه القيام بأي ادوار في هذا المجال، ليس هذا فقط بل انه يمنحها سلطة الحاق الضرر بها ايضا ان اقتضت الضرورة ذلك.13

وهي ذات القدرة التي يتيحها الريع لنموذج الدولة في الحالة العربية كفاعل استطاع ان يكتسب قوة خولت له التفوق على باقي الفواعل الى حد اقصائها من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية.

فالتحالف القائم بين الطبيعة الريعية للاقتصاديات العربية، وفاعل الدولة قد شكل الضمان لتكوين القاعدة الحقيقية لهذا النظام القادر على الاستمرار في الحفاظ على التوسع في الادوار الاقتصادية التي تتخذها هذه الدولة لنفسها، حتى في ظل تبنيها لاستراتيجيات اقتصادية تنحو في توجهاتها ومبادئها في المسار المناقض لذلك، وقد ظل ذلك مكفول ضمن

علي ناصر كنانة، **حفاة العولمة: قراءة نقدية لقضايا الواقع العربي**، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص98[11]

[12] Michael Ross, **does oil hinder democracy?**, World politics, vol 53, April 2001, p23

مايكل روس، **نقمة النفط**، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ط1، 2014، ص85[13]

منطق ضمان الدولة لكافة الفاعلين بمرتبة التابعين لها بوجه عام.

وتشير عديد الدراسات التجريبية الى أن الدور الاقتصادي للدولة قد تنامى بشكل كبير منذ خمسينيات القرن العشرين والى غاية يومنا هذا وذلك في جميع الدول العربية، وحتى بعد تراجع وتحول كل الدول العربية اليوم عن الأنظمة الاقتصادية القائمة على الحضور القوي لفاعل الدولة فإنها لا تزال تبقي الحفاظ على تكثيف انتشارها في هذا المجال، وهو الانتشار الذي يشبه الى حد كبير منطق الدولة الاشتراكية في المجال الاقتصادي، وتؤكد هذه الحقيقة لغة الارقام والمؤشرات التي تثبتها معدلات التمويل العام الحديثة، آليات التخطيط، تضحيم القطاع العام، والارتفاع الحاد في الانفاق الحكومي، وحجم ميزانيات الدولة.

وقد تمكنت الدولة العربية من حيازة هذه الادوار ضمن منطق التضخيم الذي لازم الدولة منذ استقلالها واستمر معها عبر مراحل تطورها المختلفة، حيث سعت الى التمدد على حساب مجتمعاتها وذلك من خلال انماء حجمها المادي في مقابل تعمدها لاهمال الجانب القيمي الاخلاقي والمجرد، وذلك من خلال حرصها على الانتشار والتوسع المادي للسلطة وللمؤسسات التي تتمثل من خلالها على غرار الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وهو المنطق الذي راهنت عليه الدولة العربية واستمرت من خلاله الى غاية يومنا هذا.

ولابد من ضرورة الاشارة هنا الى حقيقة من غير الممكن تجاوزها بشأن منطق التضخيم الذي لا تزال تستمر في ضله الدولة العربية المعاصرة، حيث ان البحث في هذا النمط من الدولة يؤكد انقسامه الى قسمين:14

الأول: وهو الشكل الخارجي لهذا النموذج، الذي يتصف بالقوة المصطنعة التي تبرز معالمها من خلال التضخم الكبير في أجهزة الدولة أفقيا وعموديا، وكذلك ازدياد عدد العاملين فيها، وضخامة إنفاقها العام، إضافة الى ازدياد الدور الذي تمارسه على صعيد الاقتصاد والمجتمع وتوسعه.

الثاني: يتعلق بالمضمون الداخلي الحقيقي لهذا النموذج، الذي يتصف بالضعف والهشاشة في آدائها العام والخاص تجاه الدولة والمجتمع، ولعل أهم مظاهر هذا الضعف، هو عجز الدولة عن ارساء أسس العلاقة الطبيعية مع المجتمع على أرضية الشرعية.

ذلك أن منطق الفشل والتراجع الذي مني به هذا النمط من الدولة في جميع مناحي الحياة وفي مقدمتها المنحى الاقتصادي الذي يفترض فيه اكساب الدولة الكثير من الشرعية على اعتبار انه القطاع الذي تثبت من خلاله انجازاتها المادية والرفاهية لمجتماتها ومن ثم تحوز من خلاله الرضى الذي تضمن به استمرارها وبقائها الطبيعي، هو ما فرض عليها الاستعاضة عن هذا الفشل بتبنيها لسياسات التخيضم والتوسع والانتشار لفاعل الدولة في الحياة الاقتصادية.

اذ ضلت القاعدة التي تحكم اقتصاديات جميع دول العالم قائمة ضمن منطق أنه: كلما كانت الدولة متأخرة في النمو الاقتصادي بدرجة أكبر كان الدور الذي يحتمل ان تلعبه هذه الدولة في محاولة تعزيز النمو الاقتصادي أوسع حجما، وهي القاعدة التي تنطبق على جميع دول العالم النامي ومن ضمنها الدول العربية.

[14] أشواق عباس، **أزمة الدولة العربية المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص52

وضمن هذه القاعدة وهذا المنطق جاء تبنيها لسياسات التضخيم الذي تجسد من خلال التوسع والتكثيف للادوار الاقتصادية للدولة العربية أو ما أصبح يصطلح عليه في الادبيات الاقتصاد السياسي **بالدولنة** أو **الدولتية** الذي كان مكفولا بشكل رئيسي من خلال اعتماد هذه الدولة وتعويلها منذ البدايات الاولى لاستقلالها على نمط "الاقتصاديات التوجيهية"، وتبنيها "لسياسات التضخيم البيروقراطي".

حيث اتجهت عقلانية الدولة العربية الى تبني سياسات اقتصادية تنحو بقوة باتجاه تعزيز مركزية الدولة وتأكيد تراتبيتها وسيطرتها وهو ما تترجم في ظاهرة التضخيم البيروقراطي، وقد تم ذلك تحت شعار "البقرطة هي بمنزلة التنمية"15

إذ شكلت ظاهرة سيطرة الدولة على الادوار القيادية للإقتصاد القائمة على اساس حفاظ الدولة على "القطاع العام" باعتباره الاساس الاقتصادي لممارسة النفوذ السياسي للبيروقراطية، التي تتجسد من خلال الجماعة الحاكمة، التي تقوم برسم وتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، الميزة الاهم للدولة العربية، وقد تجسد ذلك فعلا من خلال هيمنة القطاع العام في ظل "الاقتصاد المخطط" وكذا في ظل "الاقتصاد الحر".

هذا الواقع ادى الى تصنيف هذه الاقتصاديات ضمن الاقتصاديات التوجيهية ذلك ان الدول العربية هي اليوم ضالعة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة وواسعة، والجزء الاكبر من الاستثمار في هذه الدول تحتكره الحكومة بقطاعها العام، ذلك ان الدولة تضع الاقتصاد بصفته الساحة الرئيسية التي تشن حولها الصراعات والمكاسب السياسية اين يتم النظر للدولة بصفتها وكيلا ضروريا عن المعطى الاقتصادي.16

وهكذا فإن التوسع في الأدوار الاقتصادية للدولة العربية في إطار ما يعرف بالدولتية التي ضلت قائمة ضمن منطق التوجيهية واستمرار حيازة فاعل الدولة للأدوار المحورية رغم الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تتبناها في كل مرة في سبيل توسيع نطاق مشاركة الفواعل المجتمعية والاقتصادية الاخرى، قد اقتضى بالضرورة من هذه الدولة أن تنفرد بالقضية التنموية.

فمنطق التضخيم الذي اعتمدته الدولة العربية لأدوارها الاقتصادية هو ما منحها فرصة جعل مسألة التنمية الاقتصادية مسؤولية وطنية تناط بها كفاعل وحيد يمتلك الامكانية والقدرة والقوة لتحقيق ذلك.

ثالثا: في انفراد الدولة العربية بالقضية التنموية

"نجاح الدولة العربية في حيازة كبير الادوار الاقتصادية لنفسها هو ما منحها فرصة الانفراد بالقضية التنموية وكفاعل وحيد مقصي لبقية الفواعل المجتمعية التي من شأنها المشاركة الفعالة في هذه العملية، وذلك منذ الاستقلال والى غاية يومنا هذا".

يعتبر نجاح الدولة في بلوغ المشروع التنموي احدى اهم المصادر التي تحوز بها شرعية في نفوس مواطنيها، ذلك ان هذا النجاح هو المسؤول عن تحقيق اشباع الحاجات المجتمعية.

وان التوزيع العادل لعوائد التنمية وليس مجرد اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين، لطالما كان احدى أهم القضايا التي تتحدد في اطارها علاقة المجتمع بالدولة، ذلك أن جوهر هذه الاخيرة قائم على "تخصيص كل

[15] نزيه الايوبي، **تضخيم الدولة العربية**، نرجمة أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص574

[16] نفس المرجع، ص 55

ما هو نادر في المجتمع وتوزيعه" حيث يبرز دور الدولة الانتاجي والخدماتي والتوزيعي، ومن هنا تنافس القوى والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية وتبدأ صراعها من أجل المشاركة السياسية، حيث يكون حجم هذه المشاركة متناسبا مع دورها في العملية التموية.17

ذلك أن منطق المشاركة السياسية ينطوي على ضمان العدالة في التوزيع لعائد العملية التنموية على كل أفراد التكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وهو المنطق الذي عملت الدولة العربية على تغييبه من خلال انفرادها باحتكار السياسيات التنموية واحتكار توزيع عوائدها ايضا.

فالمتتبع لأدوار الدولة العربية ضمن المسار التطوري لهذه السياسات يجد أنه تاريخيا وبعد الاستقلال قد عمدت الدولة على الانفراد بالقضية عبر انشائها "لقطاع عام" تملكه الدولة، ويملك بدوره عددا من المشاريع التنموية الكبرى، وينفرد بقيادتها، وفي اغلب الاقطار العربية أصبح القطاع العام هو المسيطر على مجمل الاقتصاد الوطني وهو الاساس الذي تعول عليه الدولة في مشاريعها التنموية.

ولا يصدق هذا الوضع فقط على الدول التي اعلنت الاشتراكية، وانما ايضا على الدول التي تبنت النظام الاقتصادي الحر، ويمكن القول ان دخول الدولة العربية مجال الاقتصاد المباشر، وعدم اكتفائها بالأدوار التقنينية والتظيمية، قد اعطاها مصادر قوة اضافية للسيطرة على المجتمع، فمن خلال القطاع الاقتصادي العام، اصبحت الدولة مصدرا لخلق الوظائف وشريكة كبرى في توجيه الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، واصبحت بذلك اكثر استقلالية عن جميع التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية للمجتمع.18

حيث عملت الدول العربية ضمن هذا المنطق على انفرادها بالقضية التنموية وحيازتها لنفسها دون اشراكها لاي من الفواعل المجتمعية، وهو المنطق الذي تم تبريره ضمن ضرورة زيادة قوة الدولة غداة الاستقلال الا انه استمر معها رغم السياسات الاقتصادية المتنوعة التي كانت تتبناها في كل مرة.

فرغم اعلان الدولة العربية عن التحول والتراجع في سياساتها التنموية عن المنطق الذي اتبعته خلال حقبة الستينات واوائل السبعينات الذي مثله عهد الدولتية، الى تبني سياسات الانفتاح والليبرالية والخصخصة مع أواخر السبعينات وسنوات الثمانينيات والى غاية بداية التسعينات، وذلك على سبيل إعادة هيكلة المشاريع التنموية العامة إلى القطاع الخاص، حيث ظهرت كاستراتيجيات تنموية في عديد من الدول العربية، الا انها ضلت عبارة عن محاولات هزيلة باءت اغلبها بالفشل في تحقيق الانفتاح الاقتصادي.

ذلك ان هذه الاستراتيجيات والبرامج لم تأت في أعقاب اجراء تقييمات تجريبية لآداء القطاع العام الاقتصادي، ولم تنشأ كنتاج لضغوط ممارسة من قبل القوى المجتمعية، بل انهها جاءت كسياسة انفرد باتخاذ قرارها الدولة/السلطة، فقد تم تنفيذها استجابة ل"الازمة المالية للدولة" وتحت ظغوطات المؤسساتها المالية الدولية، وهذا ما يبرر عدم تنازل الدولة عن صلاحياتها في المجال الاقتصادي/التنموي لصالح الفواعل الجديدة التي يقتضيها التوجه الجديد الراسمالي.

وقد جاء عدم التنازل هذا متناقضا مع المحاججة المألوفة لصالح السياسات التنموية القائمة ضمن

سعد الدين ابراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005، ص58 [17]

[18] سعد الدين ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص183

منطق الخصخصة التي تقتضي هامش حرية اوسع للفواعل الجديدة من غير الدولة في آداء المهام الاقتصادية.

فقد أدى استمرار الانخراط المكثف للدولة العربية في الشأن الاقتصادي التنموي الى اقصاء اي فاعلين من غيرها في هذه المجالات، ولعل هذا ما يبرر فشل الادوار الاقتصادية للقطاع الخاص في نموذج الدولة ضمن المجال السياسي العربي، اذ لا يقدم اي قيمة اضافية في عملية التنمية، ذلك انه بقي فاقدا لعديد النقائص وللحد الادنى من الوظائف والانتاج.

ويرى الاستاذ عزمي بشارة في هذا الاطار ان الخصخصة كسياسة تنموية انفردت الدولة العربية بقرار تبنها في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي، قد ادت الى افراغ هذه العملية من اي مضمون من شأنه ان يعزز المجتمع في العلاقة مع الدولة، فالخصخصة في نموذج الدولة العربية ذات الاقتصاديات الريعية كانت وسيلة لخصخصة الريع، بدلا من ان تكون جزءا من مشروع تنمية حقيقي يشمل اعادة بناء الاقتصاد الوطني، فالخصخصة في هذه الحالة تجعل الاقتصاد الريعي اسوأ بكثير مما كان عليه، لانها في الواقع تضيف اليه عملية استيلاء على الثروة الاجتماعية وعائداتها من قبل فئات مقربة من الاوساط الحاكمة، فالخصخصة في الحالة العربية ليست فصلا للخاص عن العام بل طمسا للحدود بينهما.

وهكذا فإذا كان الانفتاح الاقتصادي يعتبر بأنه نقل للسلع والخدمات من المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، فان هذا المنطق طالما ظل غائبا في ظل سيطرة الدولة على سياسات التنمية منذ الاستقلال والى غاية يومنا هذا.

فالدولة في الحالة العربية كانت ولا تزال تؤدي دورها بصفتها الراعي الأول للقضية التنموية وهو ما تختصره المحطات الكبرى ضمن مسارها التنموي الذي كانت خياراته من مسؤوليتها هي دون غيرها، ففي الخمسينيات والستينبات والى غاية السبعينيات: اتبعت الدولة سياسات تنموية قائمة على المنطق الاشتراكي، وفي الثمانينيات والتسعينيات: تم تبني سياسات تنموية قائمة على المنطق الرأسمالي القاضي بضرورات إعادة الهيكلة والانفتاح الاقتصادي، ومنذ نهاية التسعينيات والى غاية يومنا هذا: تم تبني سياسات تنموية قائمة على منطق تعدد الفاعلين الاجتماعيين ضمن ماتقتضيه مقاربة الحكم الراشد.

ورغم ما تبدوا عليه هذه السياسات من تنوع فيما بينها، إلاأن الثابت عليها كلها أن الدولة قد كانت دائما هي الراعية لهذه السياسات وهي المبادرة باتخاذها بصفة فردية، رغم مضامينها القاضية بتوسيع نطاق الإشراك لفواعل من غبرها، فالدولة العربية ظلت دائما وفية لمبدأ التدخل الفعال في القطاعات الاقتصادية كافة.

وعلى الرغم من أن غالبية الدول العربية قد رفعت شعار التنمية من خلال هذه السياسات إلا أن النتائج قد أكدت فشلها في تحقيق ذلك، وهو ما تترجم في تكريس حالة التخلف وتغييب العدالة الاجتماعية والعجز المالي المستمر وتعمق التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية، في مقابل دعم طبيعة الانظمة السياسية التسلطية والاستبدادية القائمة على الاستئثار وعدم القبول بالمشاركة في صنع القرارات والسياسات التنموية، وهو ما ادى الى تراكم وتفاقم الفشل الاقتصادي وتعميق المعضلة التنموية للدولة العربية.

ولعل هذا ما ادى بعدبد المختصين الى ارجاع السبب في فشل مشروعات التنمية، وتعثر تحديث الدولة العربية الى الظروف السياسية، السائدة في عديد الدول العربية، فهي التي ساهمت بشكل كبير في سوء إدارة البرنامج التنموي ذاته من طرف الدولة كفاعل

وحيد و ذو الاولوية في مقابل تغييبها لدور الفواعل المجتمعية الاخرى.

وضمن هذا الواقع الذي لا يزال ثابتا ومستمرا في الدول العربية يبقى علينا ان نؤكد على اننا عربيا لازلنا بحاجة الى نظرية تربط ربطا تفصيليا ضرورات الاقتصاد المحلي والعالمي ومستلزماته بالامكانات والخيارات المتاحة محليا أمام السياسة في هذه الدول.

ولعل أفضل محاولة في هذا المجال هي المحاولة التي قدمها **غليرمو اودونيل** من خلال ربطه لمختلف المراحل في تطور استراتيجيات اقتصادية معينة بشتى التحولات في طبيعة الدولة اين كان يتم تعديل شكل الدولة وسماتها تحت تأثير الضرورات الاقتصادية المتغيرة والتحالفات الاجتماعية/الاقتصادية وكذلك الطريقة التي تقوم بها الدولة في حالات كثيرة بتكييف الضرورات الاقتصادية واعادة تشكيل التحالفات الاجتماعية/الاقتصادية.19

فمسألة بقاء الدولة في الحالة العربية مسيطرة كفاعل شبه وحيد على العملية التنموية، رغم تبنيها لعديد الاستراتيجيات المتنوعة والمتمايزة فيما بينها، والتي كانت في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادي مفسرة ضمن منطق ان هذا الاخير -الاصلاح الاقتصادي- طالما كان مرتبطا ارتباطا وثيقا ب"الاصلاح السياسي" والعكس صحيح، وقد كان كل ذلك غير معزول عن اشكالية الدولة القائمة في حد ذاتها، ففي ظلها تتشكل مسألة بناء الاقتصاد الوطني كما تتحدد في اطارها الوجهة التي تتخذها النخب السياسية الحاكمة وبيروقراطية الدولة في عملية الانتقال الى انظمة حكم ديمقراطية، وهو ما يشكل أسباب العجز الاساسية للدولة العربية في تحولها نحو الديمقراطية.

"فطبيعة الاقتصاديات الوطنية للدول العربية التي لاتزال قائمة ضمن المنطق الريعي والتوسع في الادوار الاقتصادية للدولة وانفرادها بالقضية التنموية كفاعل وحيد مقصي لبقية الفواعل المجتمعية قد شكل العقبة الاهم في تحول هذا النمط من الدولة الى سياسات الانفتاح السياسي واقتضى بالضرورة تأجيل المشروع الديمقراطي واستمرار منطق الاستبداد والتسلط"

رابعا: تأجيل المشروع الديمقراطي كمقتضى فرضته الطبيعة الريعية للدولة العربية

ان ثبات واستقرار المنطق الاستبدادي للسلطة الذي يتعزز في الدول العربية ذات الاقتصاديات الريعية قد بات احدى أهم المسلمات التي ترتقي الى مصاف البديهة ضمن المجال السياسي العربي، ويعود الفضل في ذلك بشكل رئسي الى عوائد الريع وماقدمه لهذا النمط من الدولة/السلطة القائمة من فرصة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية عن طريق الاحتفاظ لنفسها بكبير الأدوار التوزيعية لعوائد الريع سواء في شكل خدمات يستفيد منها عموم المجتمع او منافع لبعض الفئات والشرائح المجتمعية دون أخرى أو امتيازات تكون حكرا على نخب معينة على سبيل الحصر.

فتأثير العوائد المالية للريع قد كان له الدور الابرز والاهم في انتفاء المطالبة بالحريات السياسية والمشاركة في السلطة او التداول عليها، ومن ثم في تأجيل المشروع الديمقراطي، اذ شكلت الثروة مصدر الدعم الاول لاستمرار الدولة العربية الاستبدادية التي اتاحت للنخب الحاكمة القدرة على البقاء في السلطة والانفراد بها.

ذلك أن الدور الرئيسي للإقتصاديات الريعية يكمن في دعم وتأييد الحكومات الاستبدادية، كما انه ينصب على أزمة الدولة المالية، فأي أزمة مالية للدولة مرتبطة اساسا بتدهور مصدر الريع، ومن ثم ينبغي ان لا نتوقع من دول الريع أن تتجه نحو الديمقراطية،

[19] نزيه الايوبي، مرجع سابق، ص58

على الأقل مادامت ريعية، اذ هناك حقيقة مفادها ان الريع مستمر في القيام بدور مركزي في معظم الأقطار العربية رغم التراجع المستمر في العائدات المالية للريع، ذلك أن حكوماتها قد استطاعت تطور سياسات للتكيف مع ريع أقل، دون الاقرار بالحاجة الى تغيير الاساس الاقتصادي للدولة، وذلك بهدف تفادي مسألة تغيير النظام السياسي والمؤسسي الذي يعتبر السبب الرئيسي الضامن لبقاء الدولة.20

فنمط الدولة الريعية قد يشهد صراعات على السلطة وقد يشهد انقسامات فئوية واجتماعية، ولكن من غير المحتمل ابدا ان يشهد مطالبة شعبية بالديمقراطية، فالدولة العربية مادامت في وضع يمكنها من شراء الاجماع والولاء، فهي ليست بحاجة الى الشرعية الديمقراطية، ومع أنه من البديهي أن يقوم الافراد والجماعات، سواء داخل النخبة الحاكمة او خارجها بالنضال من أجل توسيع نصيبها في الريع، فإنه من النادر أن تقوم بالدعوة الى تبني القواعد الديمقراطية او الى توسيع المشاركة السياسية.

كما قد توجد معارضة على الدوام في المجال السياسي العربي، ولكن هذه المعارضة لن تكون أكثر ديمقراطية من الحكام، فهي تؤمن بنفس المنطق في اللعبة السياسية وتسعى الى تحقيق مصالحها الشخصية، ولعل هذا ما يفرض على المواطن في الدول لعربية ان يكون دائما حذرا تجاه الخطابات والبيانات التي تصرح بالنوايا الديمقراطية والتي قد تصدر عن الحكام او معارضيهم على حد سواء، ذلك لأن هذه الخطابات ماهي الا وسائل تكيتيكية لضمان بقائها في السلطة.21

فالمواطنون في الدول الريعية لا يملكون أي سلطة لمعرفة او للوصول الى الحقيقة، فهم عاجزون عن ممارسة حقهم في الرقابة على الحكومة، خاصة في الشأن المتعلق بإيراداتها من عوائد الريع المالية، حيث ينبغي عليهم العودة في ذلك الى هذه الحكومات ذاتها، والى وسائل الاعلام التي تسيطر عليها بدورها، وذلك في ظل سيطرة الحكم الاستبدادي اين تمتلك الحكومة مجالا واسعا لاخفاء او اعلان ما تشاء فيما يتعلق بهذه الايرادات.

ويرى **مايكل روس** في هذا الاطار ان الاقتصاديات الريعية تجعل من الحكومات أقل عرضة للمساءلة، وهذا بدوره يجعل النخب السياسية الحاكمة اقل مسؤولية تجاه مهامهم التنموية التي يطمح اليها المواطنين، حيث تسعى هذه النخب الى تكريس القسم الاكبر من الموارد المالية للريع، للحفاظ على استمرار واستقرار وضعهم في السلطة، فايرادات الاقتصادات الريعية مرتبطة أساسا بتثبيت الحكم التسلطي والدولة الاستبدادية.

فالقاعدة العامة تقضي بأنه كلما ازداد الريع في دولة معينة زاد احتمال توجهها الى الاستبداد، وقل احتمال تحولها الى الديمقارطية.

ذلك ان كل الحكام في الدول الريعية عموما والنفطية على وجه الخصوص يرمون الى البقاء في السلطة، ويقودون حكوماتهم تحقيقا لهذه الغاية، ويستخدم الحاكم صلاحياته المالية لبناء "الدعم السياسي"عبر انفاق المال، مع ابقاء الضرائب منخفضة في آن معا، فالحكام في هذه الدول على وعي بأنهم ان أخفقوا في تأمين الدعم الكافي فإنهم سيخسرون بقائهم في السلطة، ففي الدولة الريعية يؤدي الريع الى ارتفاع الايرادات غير الضريبية، الامر الذي يمكن هذه الحكومات من تقديم مزايا وفوائد للمواطنين تفوق ما تجمعه من ضرائب.22

ويأتي هذا الواقع بالتناقض مع الاصل في المؤسسات الديمقراطية القائمة في نموذج الدولة الغربية، حيث تمتد جذور هذه المؤسسات وتمتد عميقا في حاجة

[20] غسان سلامة، مرجع سابق، ص189

[21] نفس المرجع السابق، ص180

[22] مايكل روس، مرجع سابق، ص121 ص122

الدولة الى فرض الضرائب أي حاجتها الى المجتمع لتمويل نفقاتها وتدعيم فعاليتها، وهو ما يفسر ظاهرة النشوء المبكر للديمقراطية في المجال السياسي الغربي الاوربي.

وهذا أمر لا يحتمل حدوثه في ظل الحكم الاستبدادي، فقد تستطيع الحكومات الاستبدادية في الدولة العربية في على المدى القصير فرض نوع من التدريب المالي المنضبط اذا سارت على نهج الحكومات الشعبوية، ولكنها في المدى الطويل غير قادرة على تطوير قدرات الدولة المادية، ذلك ان الحاجة الى توسيع الاساس المادي للدولة يعتبر حافزا على التوجه نحو الديمقراطية.23

وهو الحافز الذي يناقض منطق الدولة العربية في البقاء والاستمرار، حيث انه قد تم تشويه دور الدولة ضمن منطق تقديم الخدمات مقابل احتكارها جباية الضرائب، ففي الدولة الريعية لا تقدم الدولة خدمات وانما صدقات أو حسنات، فهي تتفضل على المجتمع، فالدولة العربية لا تجبي الضرائب لانها تملك البلد وتبيع ثرواته مباشرة.24

وقد ساعد هذا الوضع على تكريس التقافة الريعية الاستهلاكية قي المجتمعات العربية، اذ من غير المستغرب ان نجد الدولة العربية مستمرة اقتصاديا ضمن العلاقة القائمة وفق منطق عائدات ريعية مرتفعة في مقابل رسوم ضريبية منخفضة، ذلك أن الدولة التي تستمد مواردها المالية من عائدات الريع ليست بحاجة لان تتمول عبر فرض الضرائب على مواطنيها، بل عبر بيع الريع الذي تملكه الدولة.

فمن ناحية الدولة تجد الحكومات ان تحصيل ايراداتها من قطاعاتها الريعية أسهل بيروقراطيا وأكثر شعبية سياسيا من تحصيل الضرائب، لانه حين تكون خزينة الدولة متخمة بإيرادات الريع، يصبح بوسع الحكومة تحويل بعض هذه الاموال الى الشعب عبر تخفيض الضرائب، وذلك رغم وعي هذه الحكومة بالعواقب طويلة المدى التي قد تطال سياستها الاقتصادية هته.25

أما من ناحية المواطنين، فالمواطن ايضا لا يتعامل بلغة الحقوق، وذلك ليس لأنها غير متوفرة، بل لأن لديه امتيازات بدلا من الحقوق، وهكذا فان المواطنة في هذه الدولة هي وطنية الحفاظ على الامتيازات، وهي وطنية مقتصرة على فئات المجتمع التي تملك بعض الحصانة في العلاقة مع الدولة، وهنا ينتفي حضور المجتمع المدني، لان حصانته لا تقوم على الحقوق بل على الامتيازات وعلى الانتماءات ما قبل وطنية، ولأن العلاقة بين المجتمع والدولة لا تزال قائمة على الرابطة الاهلية دون رابطة التفاعل والانفصال.26

فعموما يمكن القول ان الريع قد مكن الدولة العربية من تبني مشروع التحديث –الديمقراطية- من دون حداثة الذي كسر البنى التقليدية للمجتمع، ونزع عنه آليات الحماية، لأن الدولة قامت باستيراد أدوات حداثية من دون قيمها، ومن دون أدوات انتاجها، واستيراد وانتاج ادوات للسيطرة السياسية من دون ادوات الحماية منها، وكل هذا أنتج مجتمعات غير قادرة على حماية نفسها من الاستبداد، لأن الدول غنية والمجتمعات فقيرة، وبدلا من أن يكون المجتمع هو من يمول الدولة، فإن الدولة في هذه الحالة هي من تمول مجتمعها.27

ولهذا فخطورة الريع تكمن في كونه يدعم المركز الخارجي للدولة، كما يوفر للمستبدين الوسائل لتحديث الآليات التي يستخدمونها في السيطرة دون

[23] غسان سلامة، مرجع سابق، ص180

عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مرج سابق، ص328[24]

[25] مايكل روس، مرجع سابق، ص69

عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مرجع سابق، ص328[26]

[27] السعيد ملاح، مرجع سابق، ص158

أن يثقلوا كاهل السكان بالضرائب والرسوم، فالدولة الريعية تتعمد العمل على إعاقة المشروع الديمقراطي، كما تعيق تطور مجتمع مدني مستقل عن الدولة وقادر على التعاقد من خارجها او يمولها عن طريق الضرائب.28

وهكذا أصبحت الدولة الريعية العربية تقدم نموذجا استنبطت منه نظرية أصبحت تنطبق بدرجات متفاوتة للمساهمة في فهم إشكاليات ومعوقات التحول الديمقراطي في الكثير من دول العالم، التي تعتاش على تصدير مادة خام واحدة والإعاقة التي تمثلها بنية اقتصادها أمام عملية التحول الديمقراطي.29

وهي النظرية التي اكدتها مرة أخرى على المستوى الواقعي أحداث الحراك السياسي والاجتماعي مطلع عام 2011 حين اندلعت احتجاجات مؤيدة للديمقراطية في عموم أنحاء المجال السياسي العربي ، ذلك أنه وعلى مدى عقود من الزمن، ظل هذا المجال يعرف ديمقراية أقل من أي مجال سياسي آخر في العالم، وريعا – خاصة النفطي - أكثر من أي منطقة في العالم أيضا، وليس هذا من قبيل المصادفة اذ لطالما تم توظيف الاموال العائدة من الريع من قبل النخب السياسية الحاكمة ضمن هذا المجال لترسيخ أنفسهم في السلطة وللحيلولة دون حدوث اصلاحات ديمقراطية حقيقية.

فالاقتصاديات الريعية استطاعت ان تبقي الحكام المستبدين ممسكين بزمام السلطة في الدولة العربية وذلك عبر تمكنهم من زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب، شراء ولاء القوات المسلحة، اخفاء فسادهم وعدم كفاءتهم، ولعل هذا ما أدى **بمايكل روس** أن يخلص عبر بحوثة الطويلة في هذا المجال الى القول بأن "الريع –النفط- والديمقراطية لا يمتزجان بسهولة".30

الخاتمة:

يبقى أن نؤكد في الأخير أنه ورغم تعدد الطروحات النظرية حول اسبقية السياسي عن الاقتصادي او العكس من اجل تحقيق التقدم والتنمية، وهي الطروحات التي اثبتتها التجارب الناجحة في عديد دول العالم، الا اننا عربيا يجب علينا تجاوز جميع هذه الطروحات كون التجربة العربية قد اثبتت استثنائيتها في هذا المجال من خلال فشلها في تطبيق كلى النموذجين وتفنيد كلى الافتراضين.

وهو ما يوجب علينا عربيا الانطلاق من واقع هذه الدولة ومن اولوية الحاجات التي تتطلبها مجتمعاتها وهي الحاجة التي تعكسها في كل مرة المطالب المرفوعة في ظل الازمات –الاحتجاجات، المظاهرات، الثورات- التي عرفتها هذه الدول على مر تاريخها منذ الاستقلال والى غاية الحراك السياسي والاجتماعي الاخير مطلع 2011، وهي المطالب التي طالما كانت متعلقة بالحاجات الاقتصادية للمجتمع، اي الحاجة الى بناء اقتصاديات وطنية حقيقية/منتجة تمكن المواطن العربي من كافة حقوقه الاجتماعية والاقتصاددية وتحقق له الاكتفاء والاشباع في هذا المجال في حين قد تؤجل مسألة التمكين السياسي الى حين ان تصبح مطلب مجتمعي معبر عن تطور طبيعي ووعي وحاجة حقيقية غير مدفوعة او مصطنعة.

وهو الواقع الذي يوجب علينا عربيا اليوم الانطلاق في قضية الاصلاح من خلال التركيز واعطاء الاولوية للمسألة الاقتصادية، باعتبارها المسألة ذات الاولوية، وترك او تأجيل المسألة السياسية المتعلقة اساسا بقضايا التمكين السياسي للأفراد الى ان تصبح مطلب مجتمعي طبيعي.

[28] Michael Ross, op cite, p24

[29] عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، مرجع سابق، ص97

[30] مايكل روس، **نقمة النفط**، ص114

قائمة المراجع:

الكتب:

1- محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000.

2- أبو يزيد عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **المقدمة**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

3- عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط2، 2003.

4- عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2014

5- برهان غليون، **المحة العربية: الدولة ضد الامة**، مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014.

6- غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000.

7- نزيه الايوبي، **تضخيم الدولة العربية**، ترجمة أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010.

8- سعد الدين ابراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2005.

9- مايكل روس، **نقمة النفط**، ترجمة محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ط1، 2014.

10- علي خليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

11- علي الدين هلال وآخرون، **حال الامة 2013-2014: مراجعات مابعد التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989.

12- علي ناصر كنانة، **حفاة العولمة: قراءة نقدية لقضايا الواقع العربي**، مؤسسة الرحاب للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003.

13- عبد الحليم خدام، **النظام العربي المعاصر: قراءة الواقع واستشفاف المستقبل**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2003.

14- عبد الرحمان منيف، **الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دمشق، 19991، بط،

15- أشواق عباس، **أزمةالدولة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.

16- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراست الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

17- السعيد ملاح، **التحول الديمقراطي كمدخل للإنفتاح السياسي في العالم العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

- المراجع باللغة الأجنبية:

[1]- *Michael Ross,* ***does oil hinder democracy?****, World politics, vol 53, April 2001*